الفصل السادس

ليس بالخبز وحده*

كان منشأ كل الثورات العظمى لعالمنا المعاصر حول المحيط الأطلسي الشمالي. فالثورة التي أصبحت بها المساواة قوة دافعة في الحياة السياسية والاهتمام الجديد بالأشياء المادية، والانهماك الشديد في التحليل العلمي، والزيادة المفاجئة في عدد سكان العالم، والتغير الكامل الذي طرأ على نظامنا الاقتصادي من طريق تطبيق التكنولوجيا ورأس المال، كل هذه التغيرات الكبرى قد بدأت في ميدان المحيط الأطلسي الشمالي. ومع ذلك فإذا نظرت إلى دول الأطلسي هذه فإنها تترك في نفسك الانطباع الغريب بأنها لا تهتم بنوع خاص بالثورات التي أوجدتها. لقد أطلقت التغيرات من عقالها على البشرية، وهي الآن تعيد صنع وجه الأرض دون تبصر وبارتكاب الأخطاء، وإحداث أثر عظيم واضطراب شديد. ولكن هل يستطيع أحد أن يقول إن الدول الغربية تواصل طريقها بأي قدر من الاهتمام الخالص؟ وهل ترى هذه الدول أن التغييرات أشياء برزت بطريق مباشر من أسلوب الحياة الغربي أو تقبل مسئولية كون نظام الاستعمار الغربي كان في الغالب هو الذي أثار حركة التغيير الثوري الحالية التي تشمل العالم كله؟

---

* و أخذ هذا الموضوع من عبارة نطق بها السيد المسيح وهي: "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان بل بكل كلمة تخرج من فم الله" –المترجم.

وإني لأتساءل: ولماذا هذا؟ وعلى أية حال، أليس غريباً أن نعير ما بدأنا هذه العناية الضئيلة، وأن ينعدم اهتمامنا بمخترعاتنا في نفس الوقت الذي بدأ أثرها يبلغ أقصى مداه؟ وإذا تساءل أحد لماذا هذا، فإني أظن أن بعض الإجابات لن تكون مريحة كلها. ويبدو لي أن أحد قوانين الحياة هو أن الإنسان حين يصير غنيا يميل إلى الإحساس بالرضي عن النفس، مصداقا لما جاء في الكتاب المقدس: "جلسوا للأكل ثم قاموا اللعب*". فمذ حدث الانتعاش الاقتصادي في الغرب عقب الحرب العالمية الثانية، تولد الشعور العام بأن الأمور ليست سيئة أكثر مما ينبغي ودارت معركة الانتخابات على أساس الشعار: "إن الحالة لم تكن قط حسنة كما هي الآن، والدول العظمى قد استنامت إلى الوعد بالسلم والرخاء. وأصبحت الطبقة العاملة التي كانت يوما الطبقة المحاربة تقول: "إني بخير يا صاح" لأن "عمال العالم يتحدون". إن الإحساس بالراحة والرضي يحد بطريقة غير ملائمة من قدرتنا على فهم حاجات الملايين من البشر وما يعانون من جوع، الملايين الذين لم يجدوا طريقهم بعد إلى العالم الحديث. ولكن الثراء والإحساس بالرضي يجلب النقمة على مثل هذه الحال –حال فقدان المرء صلته بالرغبات الملحة للجمهرة العلمي من إخوته في البشرية وذلك بعدم المبالاة و صغر القلب. ومثل هذا التضاؤل في الإحساس بالشفقة يمكن أن يحدث لأي فرد من الأفراد، سواء أكان رجلا أم امرأة. وهذه ما كشف

* آية كتابية تشير إلى ما فعل بنو إسرائيل حين صنعوا لأنفسهم عجلا وعبدوه وهم في البرية -سفر الخروج. إصحاح ٣٢ وعدد ٦ -المترجم.

عنه التاريخ دائماً، ولعلنا نرى اليوم ظاهرة جديدة وهي أن المجتمعات الغنية تقع ضحية نفس قصور الفهم البشرى.

غير أن هناك سبب آخر أدق مما ذكر، يساعد على توضيح السبب الذي من أجله لم يعد اهتمامنا بكل الثورات التي آثرناها كما كان يمكن أن يكون. ذلك أننا فقط لا نستطيع، نتيجة خبرتنا الخاصة، أن نقدر صعوباتها المخيفة حقا، لأنها جميعا حدثت في العالم الغربي في

ظروف بلغت أقصى حد من العنف. وكان الغرب يعاني من قلة عدد السكان نسبية، كما أن الطبيعة حبته بموارد يحتاج إليها النوع الجديد من الاقتصاد القومي. وكان الحديد الخام والفحم متوافرين للبدء في الصناعة. وأخذت السهول الشاسعة في أمريكا الشمالية وجنوب روسيا تفيض بالغذاء لملايين من عمال الصناعة الجدد.

ولكن لعل السبب الرئيسي في إفراطنا في الثقة بأنفسنا نجده عموما في الجهاز الآلي الذي به حققنا الانطلاق إلى النمو المتواصل. ففي المراحل الأولى الحرجة للتغيير ثبت أن الدافع إلى الربح كان أداة قوية جداً للنمو، وغرس نجاحه في عقول الكثيرين منا الفكرة المنطوية على أنه يمكن تحقيق أعظم خير لأكبر عدد من الناس، إذا جد كل فرد أو جماعة أو حتى أمة بكل قوة في سبيل مصلحته الذاتية. وتكمن قوة هذا الزعيم في أن الفرض قد يكون صحيحا إلى نقطة ما وتحت ظروف معينة. فلقد أنتج التنافس في سوق حرة مكاسب هائلة في الشراء والكفاية. والواقع أننا نعيش اليوم في

انفجار مماثل آخر من النمو، كلما انخفضت الحواجز الجمركية في داخل السوق المشتركة. ولكن أوضحت الظروف في غرب أوروبا في فترة ما بين الحربين كذلك أنه لو اتبعت كل أمة الطريق الخطأ في السعي وراء مصلحتها الخاصة –في هذه الحالة بالزيادة المستمرة في الحماية الجمركية– لكانت النتيجة النهائية منطوية على دمار كل فرد، لا على خير الجميع، كما أن السوق المشتركة لم تنشأ بالضغط غير الموجه للمصالح المحلية، بل بالعكس كانت عملا من الأعمال السياسية العليا التي تابعها الزعماء السياسيون المخلصون ووضع خطتها قصدا مخططون على صلة بالسيد م. جان مونيه –وهم بالتأكيد من أكثر المجموعات الثورية التي عرفها العالم هدوءا وفاعلية.

وبعبارة أخرى، فهناك ظروف تكون فيها متابعة المصلحة الذاتية بلا رادع خير ما يؤدى إلى عمل مرغوب فيه اجتماعياً، كما أن هناك ظروفاً لا تؤدى فيها إلى ذلك. ولكن مازال عند الغرب بعض التحيز تجاه الاعتقاد بكفايته العامة دون ما نظر إلى الإطار الذي يعمل في داخله. إننا معرضون لأن نتخذ الموقف الذي اتخذه "ميكوبر" حيال الحياة، وهو الإحساس بأنه طالما لا ننفعل أكثر مما ينبغي، فلا بد أن يحدث شيء ما. ومع ذلك فإنا إذا ألقينا نظرة على التاريخ الماضي فلست أظن أن خبرة الأجيال الأخرى تعلمنا تماما هذا الدرس، بل بالعكس توحي بأنه ليس أمثال "مكوبر" بل أولئك الذين يشاءون، ويريدون، ويعملون، يحتمل أن يروا خططهم وأحلامهم تتحقق أكثر من غيرهم. لذلك فإنه مما يقلق البال أن نرى في أيامنا هذه أن مقدار المجهود والاهتمام والاستعداد، والعمل الشاق المرير

الذي يميل الشيوعيون إلى القيام به في مهمة بناء نظام عالمي على النمط الذي يريدون –كل هذا يفوق كثيراً ما نحن على استعداد للقيام به من عمل وتضحيات. وما هو أكثر وضوحا أن نظرتهم إلى الإخاء العالمي توحد الشيوعية بينها، تتجاوز أفق خيالنا. إن الغرب لا يفكر في العالم أو أسرة البشرية جمعاء إلا تفكيرا "على الهامش". وتميل كل جماعة منه إلى تركيز تفكيرها على مصالحها الخاصة المحدودة. ويبدو أنه ليس هناك طاقة تمكن مقارنتها بالأطماع التي تشمل العالم كله وتدفع بالشيوعيين إلى العمل من أحد طرفي كوكبنا هذا إلى الطرف الآخر .

فإذا كان لابد لنا من مجابهة الفجوة الهائلة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وبين الأمر الواقعة حول ميدان الأطلسي التي اجتازت ثورات "الأخذ بالأساليب العصرية"، و تلك التي تسعى في كل أنحاء العالم سعى اليائس لتمر في مرحلة الانتقال ذاتها، فربما كان أول قرار يجب علينا أن نتخذه هو أن نتخلى عن الفكرة الخداعة بأن كل شيء ينتهي على خير في مكان ما وبطريقة ما. علينا أن نعد أنفسنا ليكون لنا من البصيرة وقوة العزيمة، والاستعداد للعمل ومواصلة العمل ما لرفقائنا الشيوعيين المجدين. علينا أن نكون أكفاء لهم، سياسة بسياسة ونظرة بنظرة، ومثل أعلى بمثل أعلى .

ويجب أن أعترف بأني لا أستطيع أن أرى سببا كامنا فينا يجعل من المستحيل علينا أن نعود فنكرس أنفسنا مثل هذا التكريس للمهام العظيمة التي تواجهنا، فمواردنا موفورة، بل إن الموارد التي في متناول أيدينا تفوق

موارد أية بمجموعة من الدول وجدت في تاريخ البشر. ومن العسير الاعتقاد بأن الطاقة الأدبية اللازمة لإحداث هذا التغيير قد نفدت منا. وإني إذ أنظر إلى مجتمعنا، فإني على التحقيق لا أشعر بأنه يعرض فعلا مثل تلك الصورة من الحياة الطيبة التي تمكننا من القول إننا قد أسهمنا بكل ما نستطيع لتحقيق رؤيا إنسانية متغيرة. ذلك أن مدننا التي تمتد في كل ناحية بدون ضابط، وضواحينا التي لا شكل لها، ومشاغلنا التافهة –من برامج مسابقات و تليفزيون، ولعبة الجولف– قل أن تؤدي إلى الهدف النهائي للإنسان. إننا نستطيع أن نفعل خيرا من هذا. كما أن الوسائل متوافرة لدنيا. فإذا كنا لا نشعر بالحاجة إلى ذلك فليس هناك إلا تفسير واحد فقط، ألا هو أننا لم يعد لدينا الخيال الحيوي اللازم للقيام بهذه المهمة.

ولنفترض مع ذلك أنا أطرحنا الإحساس بالرضا عن النفس الطبيعي فينا، فماذا يجب علينا أن نحاول عمله، وماذا يجب أن يكون هدفنا في فترة التحدي والاختيار التي تنتظرنا حين تصبح أماني الأمم الفقيرة أكثر إلحاحا؟ ولا يجب أن يخامرنا أي شك في هذا، فحتى الآن كنا نعيش خلال المرحلة المريحة من التغير في المناطق المتخلفة. وقد رأيناها خلال فترة أدت جهودها المركزة على التلخص من الاستعمار إلى وحدة سياسية وإحساس بهدف قومي قد ينقصها الآن بعد أن تحقق لها الاستقلال. فأما وقد أصبحت الآن تدير شئونها الخاصة فإن كل المشكلات العسيرة تواجهها في المواضع الحساسة، و من ذلك القفزات السريعة في الزيادة في معدلات المواليد، إلى القصور في رأس المال، إلى الفقر المدقع، وفوق كل ذلك إلى الانتظارات المتزايدة لشعوبها الخاصة. فكل زعيم قاد أمته إلى التخلص من النفوذ

الغربي أو حكم الاستعمار تواجه الآن المشكلة المعقدة، ألا وهي: "وماذا بعد ذلك"؟ إن الإجابة عن هذا السؤال أمر لا مفر منه الآن، ولا محل لإلقاء اللوم على الغرب –وإن ظل هذا الإغراء قائماً– ولا جدوى من البحث عن كبش فداء من الخارج. وهكذا تكون فترة ما بعد الحرب، بكيفية يبدو فيها التناقض، أكثر توتراً وخطرا وتعرضاً للشكوك من فترة الكفاح ضد الاستعمار ذاته.

فماذا نستطيع أن نفعل؟ وأي نوع من السياسات يمكن أن يساعد البلاد النامية في سنيها العصبية التي تنتظرها؟ أما إجابتي عن هذا التساؤل فستكون إجابة مختصرة إذ سبق أن قمنا ببحث عدد من التغيرات الهامة التي يجب أن تحدث. وليكن الهدف العام واضحا لنا بادئ ذي بدء. وإن الأمل يحدونا –في العشرين أو الثلاثين السنة القادمة– أن نرى غالبية الأمم النامية تجتاز الحواجز القائمة في سبيل النمو المتواصل. يضاف إلى هذا أننا نريد أن يكون لهذه المجتمعات حرية سياسية مع قدر من الاستقلال الذاتي للمجموعات المختلفة، و القوة السياسية المنظمة على أساس من التعدد. إننا لا نحدد نظما أو مذاهب فكرية معينة، ولكننا نأمل أن تكون هناك مجتمعات مفتوحة في عالم مفتوح. فكيف نبدأ العمل؟

إن أول نقطة ندلى بها هنا هي الحاجة إلى إستراتيجية عامة. والإستراتيجية لا يمكن فصلها عن الجهد المتواصل على مر الزمن. ذلك أن توالى النمو ليس هو توالى وضع مخصصات الميزانية سنة بعد سنة. فما لم تحمل الدول الغربية نفسها على قبول الحاجة إلى برامج لمدة خمس وعشر

سنين أضاعت حتى ما تنفقه فعلا لأنه لن يتلاءم مع الإستراتيجية الحقيقية للنمو.

وأما النقطة الثانية فهي أنه يجب أن يكون نطاق المعونة ملائما. والتنمية "المرقعة" –شيء هنا وشيء هناك– لا تؤدى إلى النمو المتواصل. وفي كل اقتصاد نام يأتي الوقت الذي يتطلب فيه الوضع القائم "دفعة كبرى" ربما تستغرق عشرين سنة قبلما ينطلق الاقتصاد القومي من عقاله ويتخذ مداره.

بيد أن الدول كلها لا تصل إلى هذه النقطة في نفس الوقت. إذ يبدو أن هناك نمطا معينا للنجاح والتوسع، وأن الاقتصاديات المختلفة تنظم على أبعاد مختلفة على طول الخط. فهناك أولا مرحلة يمكن أن تسمى المرحلة "السابقة على الاستثمار"، وفيما لا تزال البلاد تفتقر إلى كل شيء لازم "للدفعة الكبرى" فالمتعلمون غيرموجودين، و التدريب عند مستواه الأدنى، والمصروفات الرأسمالية الإضافية أو "البنيان السفلى" –أي القوى والنقل والموانئ والإسكان– مازالت تتطلب الإنشاء. وفي هذه المرحلة يجب أن تعد البلاد القفزة تالية إلى الاستثمار. فالأخذ بناصر التعليم والتدريب، والاستثمار في البنيان السفلى، و مسح الموارد، و بعض التخطيط التمهيدي، هي الحاجات العظمي للبلاد.

أما في المرحلة التالية، التي بلغتها بلا كالهند أو البرازيل أو المكسيك، فإن الاستثمارات الكبيرة تبدأ تعود بالأرباح. ذلك أن الأساس قد وضع،

والنمو السريع يمكن تحقيقه. وهذه هي النقطة التي يمكن للعون الرأسمالي الكبير من الخارج أن يقضي على الفقر ونقص رأس المال المحليين، وبذلك يكفي الحكومات مئونة القسوة في اختيارها للأساليب السيادية الكلية لإرغام الشعب على الادخار. ويمكنني القول إن الهند أهم جميع البلاد التي وصلت إلى هذه المرحلة من النمو، إذ قد وضع الإطار الاقتصاد قومي يؤدي وظيفته، بيد أن خططها الرأسمالية المتسمة بالطموح تتعرض لخطر جسيم من جراء النقص الخطير في النقد الأجنبي. لذلك فإني شخصياً آمل أن أرى، في أية إستراتيجية غربية للتنمية توضع للعشر السنين القادمة، ثلاثمائة مليون جنيه إسترليني يحتفظ بها سنويا لحاجة الهند من النقد الأجنبي. وإذا استطاعت الهند أن تحقق انطلاقتها، فإن المسألة ليست مسألة استعداد الهند فحسب، إذ أن نصف الناس الذين يعيشون في مناطق متخلفة تقريبا سيكونون في طريقهم إلى العالم الحديث. وإذا أضفنا باكستان أمكن مواجهة أكثر من نصف مشكلة التخلف هناك في شبه القارة الهندية.

ولو فرضنا أننا نقبل فلسفة "الدفعة الكبرى" في العون والاستثمار، فأين يوجه رأس المال، إذا تحققت كل الشروط الممهدة للنمو؟ إنه من المستحيل تحديد إستراتيجية عامة، حيث إن كل بلد يختلف عن الآخر كثيرة في طاقاته وموارده التي حبته بها الطبيعة، و نطاق سوقه الداخلية، و صادراته المنتظرة. ولكن لعله يجدر بنا هنا ذكر نقطة أو نقطتين عامتين: أولاهما أن الاستثمار في التعليم يجب أن ينال اهتماماً كبيراً على الدوام، فالدراسات الحديثة توحي بأن ما بين ٦٠%، ٥٠% من الزيادة في

الإنتاجية التي تحققت في الغرب خلال القرن الأخير قد نشأت عن التدريب الذهني تدريباً أفضل، والزيادة في البحث وفي استخدام رجال الاقتصاد بطريقة أكثر تنظيما. وأما معظم الاقتصاديات النامية حالياً فهي فقط في المراحل الأولى للتقدم المطلوب في التعليم. فأفريقيا ملأي بالمجتمعات التي لا يزيد عدد الملين بالقراءة والكتابة فيها على ١٠٪، و من يصلون إلى مستويات الدراسة الثانوية ١٪ فقط. ويمكن مشاهدة النتائج المفجعة لهذه المستويات في الكونغو التي لم يكن فيها عند استقلالها أكثر من اثني عشر شخصاً من ذوى الدرجات الجامعية. إن اقتصاداً حديثاً لا يمكن أن يقوم على هذا الأساس.

وهناك منطقة خطيرة ثانية هي منطقة الزراعة. وكما رأينا، لا غناء عن الزراعة العصرية لخلق قوة دافعة عامة في الاقتصاد القومي. وهناك حاجتان منفصلتان: تشجيع التغييرات الأساسية التي تتطلبها الزراعة الحديثة من إصلاح زراعى، إلى تجميع الملكيات، إلى إنشاء حركة تعاونية ذات أثر، ثم ضمان تدفق كاف لرأس المال إلى الزراعة. بيد أن التنوع العظيم في الأساليب العصرية، والمخصبات الجديدة، والوسائل الجديدة في الغرس والفلاحة كلها تقريباً تكلف كثيراً. وهكذا الحال بالنسبة لمقدار الائتمان اللازم للبدء في نظام تعاونى ناجح. وهناك أخيراً نظم التوسع الزراعي التي بدونها لا يستطيع المزارع أن يعلم كثيرة عن الفرص الجديدة المتاحة له. لقد كانت الزراعة في الماضي توضع في كثير من الأحيان في آخر قائمة البنود الأولى بالتفضيل، ولكن الخبرة الحديثة توحي بأنها يجب أن تتصدر تلك القائمة.

وأما المنطقة الثالثة للتوسع –وأعني بها الصناعة– فتبين من التنوع العام ما يجعل معظم التعميمات قليلة القيمة. على أن هناك ملاحظة أو ملاحظتين تصلحان للتطبيق نوعا ما. فمثلا يمكن للمرء أن يقول إن التصنيع يتقدم بسرعة أكثر، إذا لم يمل الإحساس الخاطئ بالسمعة القومية ترسيب على أخطاء كبرى باهظة التكاليف في التخطيط، مثل الاستثمار في مصانع صلب متكاملة حيث لا يوجد حديد ولا فحم كوك. إن البرامج تؤدي إلى استعمال أفضل للموارد، إذا أدركنا قيمة رأس المال في كل الاقتصاديات النامية، وأعني بهذا أنه نادر جداً. ويجب أن يكون غالى الثمن حتى ولو أحدثت هذه الفكرة اضطراب في المفهوم الشائع وهو أن الخدمات الأساسية يجب أن تظل رخيصة حتى تنعش النمو.

وهناك ناحية أخرى للمشكلة ذاتها وهي: بما أن النقد الأجنبي أندر كل أنواع رأس المال فقد يكون من الضروري التأكد من أن المنظم الذي تصل يده إلى النقد الأجنبي يدفع قيمته كاملة عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية على الواردات، أو منح تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد العلني أو أية إجراءات أخرى. وقد يتعارض هذا الاتجاه مع اتجاه آخر –هو رفع القيمة الخارجية لعملة الدولة النامية حتى يمكن أن تشترى صادراتها أكبر مقدار من الواردات الأجنبية، ولكن في هذه الحالة يكون الطريق إلى التنمية– كما قال الأستاذ بنيامين هيجنز ذات مرة. طريقا، محفوفاً "بالحلقات المفرغة".

فينبغي على الحكومة النامية أن تجعل سياساتها هادفة إلى ضمان أسرع وسيلة لجمع رأس المال، وتشجيع الأرباح سواء أكانت في القطاع العام أم القطاع الخاص، و ترتيب نظم الضرائب بحيث توجه كل الدوافع إلى إعادة استثمارها. ثم إن هذا لا يثير الحماسة دائما بين المخططين الذين شبوا على الاعتقاد بالوضاعة المتأصلة في تقاضي الأرباح، وهم على استعداد لأن يديروا الخدمات العامة الضرورية على أساس عدم المكسب أو الخسارة. بيد أن الأرباح هي إحدى الوسائل الرئيسية التي يمكن بوجبها وضع الموارد تحت تصرف المستثمرين في المجتمع، وهي كما رأينا، مصدر كبير من مصادر الاستثمار في روسيا السوفيتية.

وأما عن التكوين الفعلي للسياسة الصناعية فإنها يجب أن تتلاءم مع الأحوال المحلية. فمعظم البلاد تستطيع أن تبدأ بأن تنتج محلياً بعض السلع التي تستوردها من الخارج، على شريطة حماية تلك السلع. في فمرحلة إنتاج "البيرة والأحذية والأجر" لا تحتاج إلا إلى حكومة ذات عزيمة صادقة و بعض الموهوبين من المنظمين المحليين. أما الصناعات الكبرى فتتوقف على وجود المواد الخام الجوهرية، وكذلك على مدى السوق الداخلية.

إذ من المعقول جداً أن نجد خمسة مصانع كبرى لصناعة الصلب في الهند حيث تتكون السوق من أكثر من أربعمائة مليون نسمة، وحيث يتوافر الحديد و فحم الكوك. كما كان من سوء التدبير الإكثار من مصانع الصلب في شرق أوربا بعد عام سنة ١٩٤٨. ومن الواضح أن الحكومات النامية تحسن صنعاً لو أنها تلفتت حولها لترى ما إذا كانت لا تستطيع، عن

طريق الضرائب الجمركية أو الاتحادات أو الأسواق المشتركة مع جاراتها، زيادة حجم وحداتها الصناعية وكفايتها دون الوقوع في خطر الإفراط في الإنتاج.

ولكل هذه التغييرات –في التعليم وفي الزراعة وفي الصناعة– هناك ما هو أكثر من النتائج الاقتصادية. فالاستثمار في الرجال، والاستثمار في الوسائل الجديدة، والاستثمار في أنواع النشاط الجديدة كلها توسع دائرة الطبقة الإدارية والمهنية وتدعمها وتزيد من تدريب العمال اليدويين و أفقهم، وبذلك يبدأ التوسع التدريجي للطبقة الوسطى حتى تشمل عدداً متزايداً من المواطنين، ويصاحب هذا التوسع الأمل الباسم للسياسة المنطقية والحقوق المدنية.

هذه، إذن، هي بعض العناصر في إستراتيجية والأخذ بالأساليب العصرية، بوجه عام، غير أني أظن أننا يجب أن ندرك أننا لسنا منظمين في العالم الغربي في الوقت الحاضر لنحقق شيئاً من هذا القبيل. وقد يكون صحيحا أننا كنا لمدة قرن من الزمان تقريباً نكون اقتصاداً مرتبطاً بعضه ببعض، إذ كان كل بلد يأخذ نحو ٧٠٪ من الاستثمار الأجنبي للآخر، ويستولي على سبعين في المائة تقريبا من التجارة العالمية. ويؤثر كل بلد في الآخر تأثيراً جذريا عن طريق الانحرافات والتغييرات في سياستنا الاقتصادية: ولكن هنا كانت لمستر "مكوبر" الغلبة. وهنا، فوق كل شيء، ظننا أنه إذا تابع كل واحد مصلحته القومية الخاصة إلى أقصى حد، كانت النتيجة، بطريقة ما، في صالح كل شخص آخر، ولكن ما أبعد هذا عن

الحقيقة بصفة عامة! ذلك أن قرار كل بلد في عام ١٩٢٩ –عندما ازداد الكساد –بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وصل بالتجارة العالمية إلى ربع ما كانت عليه في مدة تسعة أشهر: ومما زاد الكساد ذاته، إلى حد ما، هو أن بريطانيا فيما بين عامى ١٩٢٥، ١٩٢٦ لم تجرؤ على إنعاش اقتصادها خشية ضياع احتياطياتها الأجنبية، وأمريكا لم تجسر على أن تحدث انكماشاً في رخائها الاقتصادي المتطرف خوفاً من أن تجتذب قدراً أكبر من ذهب العالم فإذا كنا نظن هذا التعارض الذي لا يمكن معه التوفيق بين المصلحة القومية والمصلحة الأجنبية أمر مضى وانقضى، فلنذكر أننا خلال عام ١٩٦٠ رأينا ضغوطا مشابهة بين المارك الألماني والدولار الأمريكي. وقصارى القول إننا لم نضع بعد السياسات والنظم المطلوبة للتغلب على المصالح المتضاربة في عالم المحيط الأطلسي المعتمد بعضه على البعض. والواقع أنه لم تكن لنا مثل هذه السياسة إلا مرة واحدة، وكان ذلك أثناء مشروع مارشال، حين اتفقت دول ميدان المحيط الأطلسي مدة على أهداف مشتركة بسبب سخاء أمريكا وزعامتها.

وإني أعتقد الآن أن علينا أن نحيى روح مارشال، إذا كان لا بد أن يكون لدينا أي أمل في معالجة مشكلة التزاماتنا نحو المناطق المتخلفة – معالجتها في الوقت المناسب. وأستطيع مرة. أخرى أن أقترح في عبارات موجزة بعض السياسات التي يجب أن نضطلع بها، إذا كنا مجتمعا حقيقيا من الأمم الغنية المكرسة لمهمة إيجاد الرفاهية والخير للعالم النامي. وربما يجب أن أضيف، بين قوسين، أننا بعملنا هذا يجب أن نزيد من خيرنا نحن أيضا. وفي نظري أن أوضح الأدلة على أن هناك قيادة أدبية تسوس الكون

هو أنه حين يعمل الناس والحكومات بفهم وبعد نظر لخير الغير، فإنهم يحققون الرخاء لأنفسهم أيضا. ولنأخذ مثلا خبرتنا الغربية في دولة الرفاهية. إننا لم نفكر في إيجادها على اعتبار أنها صفقة في ميدان الأعمال بل كانت قراراً أدبيا يرجع تاريخه إلى أيام جون ليبورن. ومع ذلك فقد كانت إحدى النتائج تقليل مخاطر النشاط الاقتصادي، فالاستهلاك الكبير، الذي يأتي عن طريق الضمان الاجتماعي، يمكن الاقتصاد القومي من تجنب فترات الرخاء والتدهور في الاقتصاد القديم.

واعتقادي أننا يجب أن نرى النتيجة نفسها، إذا استطعنا في الاقتصاد العالمي أن نصمم على بناء القوة الشرائية للأمم الفقيرة. عندئذ نجد مرة أخرى أن رخاءنا قد ساعد على تحقيقه تدعيم الاستهلاك العالمي وخلق اقتصاد عالمي متحرر من عوامل التقلب والغموض والتفكك التي نراها في النظام الاقتصادي كما نعرفه اليوم.

هناك مثل إنجليزي يقول: "الأمانة أحسن سياسة"، وكان شائعاً في العهد الفكتوري. ويمكنني أن أذهب إلى أبعد من هذا وأقول: إن الكرم أحسن سياسة، وإن توفير الفرص المطلوبة للغير يعود بتحقيق الخير والتوسيع على الإنسان نفسه. والحظ ليس ضدنا لدرجة تدعو لليأس، لأن مقاييسنا الأدبية ومصالحنا –إذا نظرنا إليها في وضعها الصحيح– لا تنافر بينها، ولكن ضيق أفق مصالحنا الخاصة، سواء أكانت شخصية أم قومية، هو وحده الذي يعمي أبصارنا عن هذه الحقيقة الأدبية.

فماذا ينبغي علينا أن نفعل إذن؟ إن أول خطوة يجب أن تكون التزاما مشتركا ترتبط به الأمم الغنية، وتأخذ نفسها به، ذلك هو توفير رأس المال والمساعدة الفنية للمناطق المتخلفة. فكل من بريطانيا وكندا وأستراليا وغرب أوربا يجب أن تبدأ بتحمل نصيبها. وهناك أمر واحد يجب أن يكون واضحا لنا كل الوضوح، وهو أن السبب في المتاعب الخاصة بميزان المدفوعات الأمريكي لا دخل له بالقوة الكامنة في الاقتصاد الأمريكي الهائل الحجم، ولا بميزان التجارة الأمريكي وهو في صالح أمريكا، بل – وهذا أمر مسلم به– بتصدير أمريكا الرأس المال. بيد أن السبب يعزى أ كثر ما يعزى إلى أن أمريكا تحمل أكثر كثيراً من نصيبها في مسئولية الدفاع عن العالم الحر ومساعدة الدول النامية. وقبل أن يمكننا أن نأمل في أن يكون لنا اقتصاد أطلسي يؤدي وظيفته، يجب على الدول الأعضاء الأخرى أن تقوم كل بنصيبها. وهناك اقتراح بتخصيص ١% من الدخل القومي لهذا الغرض، وهو تقدير عادل، ويمكن أن أضيف هنا عرضا أني أعتبر أن ألمانيا الغربية، وقد أعيد بناؤها بسحاء بعد الحرب، وغفر لها في سماحة، ما سببه هتلر من دمار هائل، يمكن أن تكون في مقدمة الدول التي تقبل هذا الالتزام.

بيد أن هذا الالتزام إن هو إلا الخطوة الأولى، ذلك أن هدفا مشتركا كهذا يحتاج إلى شكل تنظيمى ملائم، وأعتقد أننا يجب أن نحاول أن نقيم في عالم المحيط الأطلسي بعض التنظيمات التي تمكننا من المجتمع القومي وأن يكون لنا بنك احتياطي أطلسي. وأظن أننا يجب أن ننميإستراتيجيات مشتركة للتنمية والاستثمار في داخل ميدان المحيط الأطلسي وخارجه، كما

أظن أنه يجب أن ننظر نظرة طويلة صارمة إلى سياستنا التجارية وبخاصة الأثمان التي تدفعها في المنتجات الأولية. ففي الوقت الحاضر لا تعمل هذه الأثمان على جذب بقية العالم وراءنا،كما فعلت في الماضي، بل على النقيض من ذلك تعمل على توسيع الثغرة. ولأجل كل هذا أرى أننا في حاجة إلى التوسع في منظمتنا الحالية للتنمية الاقتصادية بمنطقة المحيط الأطلسي بتكوين ما تدعو الحاجة إليه من منظمات –كالبنوك وصناديق التنمية والمجموعات التجارية، والأسواق المشتركة، وخدمات الإحصاء، وفوق كل ذلك، هيئات وضع السياسة المشتركة– لحبك أجزاء اقتصادنا الذي يعتمد بعضه على البعض ليصبح كلا متكاملا.

إذا فعلنا هذا، فإني أظن أننا نفعل أكثر من مجرد توفير الوسيلة لوضع إستراتيجية للعالم النامي. إننا نخلق الظروف الاقتصادية الممهدة لنظام عالمي يؤدي وظيفته. وفضلا عن ذلك فإننا نعلم أننا في داخل مجتمعنا لا يتيسر لنا البقاء في سلام إلا بالقانون ومراعاة الخير العام، فعلى هذين المحورين تقوم سلامة المجتمع. وهل يختلف عالمنا الضيق الذي يعتمد بعضه على بعض هكذا كثيراً؟ أفلا يجب أن نحاول أن نخلق في العالم عامة الأحوال الأساسية الممهدة لإيجاد مجتمع سلمى؟

إننا نعترف بالمبادئ في داخل مجتمعنا المحلى فلا حروب خاصة تنشب بيننا، والأغنياء يسهمون فعلا في نجاح الفقراء و تقدمهم. وبينما لا يهمني هنا معالجة المشكلة الكبرى بأكملها، مشكلة القانون العالمي ونزع السلاح، فإني أهتم شديد الاهتمام بالجانب الثاني من النظام الجيد، ألا

وهو قدرة الأغنياء على إدراك التزاماتهم والاهتمام بألا تقف مبادئ الخير العام عند خطوط حدودنا في عالم يعتمد بعضه على بعض –والله يعلم أن اعتمادنا بعضنا على بعض لا يمكن أن ينكر حين نقف جميعاً في ظلال الدمار الذرى. إن عالمنا هذا يجب أن يتسع ليشمل الأسرة البشرية بأكملها.

وبعد أن قلت كل هذا، أبدأ أتساءل عما إذا كانت هناك أية قوى في داخل عالمنا الغربي المطمئن المرتاح الراضي عن نفسه ترغمه على أن يقبل هذا التحدي، وأن يرى أننا الآن نواجه ثلاثين أو أربعين عاما نقضت في بناء العالم على نطاق لم يعرف له مثيل في تاريخ البشر، منذ كان أجدادنا كلهم يعيشون دون مشاركة في مزايا العلم، وسرعة في النقل و ترابط كامل مما نراه في عالمنا الحديث. فماذا يحفزنا على مواجهة هذا النوع من القرار؟ هل تحفزنا الحقائق؟ إنها موجودة. ونحن لا نستطيع أن نتمنى لو أن الثورة الكبرى للأخذ بالأساليب العصرية التي تجتاح العالم لم تحدث، ولا أن نقول إنه كان خيراً وأيسر لو أنها لم تكن. ربما كان هذا موقفنا، ولكننا بدأنا الثورة، وقل إننا لا نستطيع تجاهل القوى التي أطلقناها من عقالها على العالم.

وهل تتخذ من الخوف رائداً لنا؟ إن الخوف في الواقع يمكن أن يكون أساس الحكمة. ويبدو لي أن أولئك الذين يعيشون في راحة وبلا اضطراب تحت التهديد المخيف بالخراب النووي ليسوا على شيء كثير من الحكمة، بيد أن الخوف الأعمى ليس قوة بناءة. فالخوف ينفعنا فقط إذا دفع بنا إلى

إيجاد مخرج من مخاوفنا. وليس هناك إلا طريق واحد، وهو أن نلقى خلف ظهورنا بمجتمعنا الحالي بما فيه من عوامل إبادة محتملة، وأن نقيم مكانه مجتمعا ذا هدف أخلاقي. وفي مجتمع كهذا يحل القانون العام محل العنف الخاص، ويقبل مبدأ الخير العام علاوة على المصالح الخاصة للمجتمعات الخاصة. وفوق كل ذلك تتكشف للبشرية تحت الصدام العقائدي بعض معايير الثقة في حدها الأدنى متأصلة في الحقيقة الراهنة: وهي أننا جميعاً بشر، وأننا نقف جميعا أما محكمة التاريخ، وأننا جميعاً نحب الحياة ونسعى لكي نحيا ونعلم أن كل حي لابد أن يموت.

وما شكي في أن الواقعية أو الخوف يكفي لأن يجعلنا نعمل، إلا أن المهمة التي تواجهنا مهمة إيجابية تتعلق ببناء وطن آمن للأسرة البشرية. إننا نحتاج أيضاً إلى موارد الإيمان والرؤيا. فهل لنا هذه الموارد؟ أو هل أخمدت ثورات وقتنا الحاضر حمية الروح فينا، بينما زادت من قوانا المادية؟

إني لا أعتقد هذا، لأن كل ثورة من الثورات التي بحثناها تذهب إلى ما وراء الاهتمامات المادية و تعرض تحدياً لطبيعة العقل والروح. إن المساواة بين الناس، وهي تلك القوة الدافعة في كل أنحاء العالم، قد انبعثت أصلا من الإحساس الغربي بأن الناس، باعتبارهم نفوسا ذوات قيمة ميتافيزيقية لا حد لها، متساوون أمام عرش الله. وإذا كنا نشعر بهذه المساواة بين البشر باعتبارها حقيقة أدبية عظيمة، فهل يرضينا حقيقة أن نرى الناس جياعا، تفتك بهم الأمراض، وأن نراهم يواصلون الحياة في الجوع

والمرض، في حين أننا نستطيع مد يد المساعدة لهم؟ هل هذا هو ما نفهمه من المساواة؟ إذا كان الأمر كذلك أفلا نخون إيماننا.

ثم إن اهتمامنا بالأمور الدنيوية ليس أمراً ماديا صرفا، بل فيه عنصر جوهرى من التبصر الديني. لقد نظر الله إلى الكون الذي ابتدعه ورأى أنه حسن. فالأشياء المادية المقدمة لنا في الحقل والمصنع يمكن أن تستخدم في خلق مجتمع لا يجوع فيه الفرد أو يعري أو يبقى بلا مأوى. إننا نستطيع "افتداء الوقت" باستخدام المادة في العمل على توفير الخير الأعظم لجميع إخوتنا، وهم البشرية جمعاء. إن إله المسيحيين الذي أمر أتباعه بإطعام الجياع وشفاء المرضى، والذي اتخذ أمثاله، التي كان يضربها ليعلم الناس، من الأمور المألوفة في عمله اليومي، قد بارك الأشياء المادية. وهذه البركة لم تضؤل، لأن حظنا من الأمور المادية أوفر في الوقت الحاضر مما كان.

والعلم نفسه –وهو هذه الرؤيا لعالم منظم فيه تستجيب المادة لا لدوافع مضطربة بل لنوع من التوافق والانسجام العظيمين القانون الكون– لا يتناقض بأية حال مع رؤيا نظام أدبي يمكن أن يكون فيه أداة لحياة أفضل تستمتع بها البشرية قاطبة. لقد نأى بنا العلم عن أثقل عبودية للماضي، ألا وهي أن الموارد المادية كانت دائماً قليلة بحيث لا تتكافأ حتى مع أعظم النيات الطيبة. ذلك أننا لو كنا قد أردنا منذ مائة عام فقط أن نمد جماهير البشر بالكساء والطعام والمأوى والتعليم البسيط لما تيسر لنا ذلك لأن وسائلنا المادية لم تكن متكافئة مع هذه المهمة. أما ما عمله العلم فهو تحريرنا من هذا القصور. لقد خلصنا من عبودية فقرنا المادي

وفتح أمامنا مجالا عظيما للاختيار، فيه تعمل الرؤيا والإرادة لأن الوسائل المادية متوافرة لديهما.

فالعلم، إذا فهم بهذا المعنى، كان في الواقع وسيلة للتحرر. ولعل القارئ يتساءل: لماذا لم أذكر الحرية باعتبارها أعظم ثورة في عصرنا هذا؟ أقول بكل صراحة إن السبب هو أنني لست واثقة من أنها إحدى الثورات المنتشرة في هذا القرن. إني أشعر أحيانا بأن الحرية في عالمنا الغربي أشبه بالمثل الذي ضربه المسيح عن الوزنة التي صرها صاحبها في منديل وطمرها في الأرض. إن لدينا الحرية، و لكن هل نستخدمها؟ إن كل الثورات في عصرنا هذا تتخذ موقف الغموض حيال موضوع الحرية. فثورة المساواة لا تعني بالضرورة الحرية. لأن السجناء في السجن متساوون، ولكنهم ليسوا أحراراً. وثورة العلم تقدم لنا وسيلة الحرية، و لكن يمكن استخدام هذه الوسيلة أيضاً لجعل الدكتاتورية أكثر فاعلية، والحرب أكثر رعبا. وكذلك المادية إذا أسيء فهمها، على اعتبار أنها اهتمام زائد كاذب بأمور هذا العالم، وعبارة باطلة "لتماثيل سوق التجارة وتماثيل القبيلة"، يمكنها أن تخلق نقيض الحرية الحقيقية حين يصبح الناس رجالا وسيدات، أكثر تورطا في حاجاتهم الخاصة الملحة التي لا يمكن التخفيف منها. إن ثوراتنا أن تقوم بعملنا نيابة عنا، بل يمكنها أن تقدم لنا الحرية أو نقيضها. وتتوقف النتيجة علينا. وكثيراً ما أسائل نفسي عما إذا كنا قد بذلنا محاولة جدية لتفسير ثورات وقتنا الحاضر في ضوء الحرية. هل قسنا مقدار حرية الاختيار الذي أمدتنا به مواردنا الرأسمالية الجديدة وتكنولوجيتنا الجديدة، وقدرتنا الجديدة على خلق وسائل الثروة؟ وهل فهمنا أن حرية العمل هذه يجب أن

تستخدم؟ إنها لا يمكن أن تترك ولا يجب أن تترك ليعلوها الصدأ معنا. وإذا كانت لنا القدرة على المساعدة في عملية الأخذ بالأساليب العصرية فهل أدركنا حقيقة ملاءمتها للمشكلة الكبرى في عصرنا الحاضر، ألا وهي: هل يكون المجتمع النامى مقفلا أم مفتوحا، عبداً أم حراً؟

ومع ذلك فالحرية الدستورية مفهوم سفسطائى. فبين "الماجناكارتا" (الميثاق العظيم للملك جون سنة ١٢١٥ م) وديمقراطية يومنا الحاضر، هناك ثمانمائة سنة من الخبرة و تلمس الطريق. إني لست من "الحتميين"، ولا أومن بأن القوى الاقتصادية تخلق بالضرورة صوراً أساسية، بل بالعكس أومن بأن الحرية كانت إحدى الآراء التكوينية الطبيعية لأسلوب حياتنا الغربي. إلا أني ألاحظ في نفس الوقت أن مزجها بالنظم الملموسة كان يفترض فعلا بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ولقد ساعد بروز طبقة وسطى قوية بعد العصور الوسطى على الحصول على حقوق وحريات المجموعة أكبر جداً من مواطنين مسئولين قائمين بذواتهم.

وفي القرن التاسع عشر شجع نمو الثروة وانتشار الإلمام بالقراءة والكتابة على زيادة الميزات الديمقراطية، كما جاء حق التصويت العام الكامل للبالغين و تعليم البالغين القراءة والكتابة تقريباً في الوقت ذاته.

وأظن أنه ربما يكون من المعقول افتراض وجوب توقع حدوث شيء على هذا النمط في المجتمعات الصاعدة، وإن تكن لا حاجة بها إلى الانتظار طويلا لأن نماذج التغير موجودة فعلا. فالانتشار الكبير للطبقة

المهنية والإدارية، والتوسع السريع في تعلم القراءة والكتابة، بما يفترضانه مقدما من زيادة في الموارد، يعتبران بلا شك تقريبا الظروف الممهدة للتطور السياسي في الحرية. وأظن أننا نرتكب شططا إذا كنا نتوقع فجأة من أولئك الذين ينشأون في المجتمعات البدائية أن يدركوا مفاهيمنا عن الحرية كما هي، ناسين التاريخ الطويل لخبراتنا الخاصة الذي اجتزناه. وإذا أردنا ألا يخيب فألنا فإني أظن أننا يجب أن نسعى بجهد وعزيمة جديدين لسد الثغرة التاريخية، لأننا في حاجة لأن يزداد نشاطنا كثيراً في ناحية المساعدة الاقتصادية والاستثمار الرأسمالي والعون التعليمي، وأن نعمل بعزيمة أقوى لخلق إطار الإمام العام بالقراءة والكتابة والمسئولية الشخصية، وأن يتسع خيالنا في إظهار أننا نعتبر حق الأمم في حكم نفسها على أنه فقط الخطوة الأولى الجوهرية بل الأولية لإيجاد الأحوال التي فيها تستطيع الأمم أن تكون حرة حقيقة. بيد أن الخطوة التالية لا تقل حيوية عن الأولى وهي أن نطبق خبرة الحرية القومية بطريقة عملية وألا نسمح لها بأن تصبح فترة للإقلال من الفرص والآمال.

غير أنه ينطبع في ذهني أننا حين نتحدث بثقة عن الحرية فإننا لا ندرك العبوديات المخيفة التي يخلقها أعداء البشرية القدامى: عبودية الفقر حين تقل الوسائل بحيث لا توجد إطلاقا فرصة الاختيار بالمعنى الحرفي، وعبودية الجهل حين لا يكون هناك أوضاع يتفتح لها العقل بسبب عدم التعليم الذي يمكن للعقل أن يبدأ العمل به، وعبودية المرض وهي تعني أن معدل الأعمار أقصر من أن يسمح بأية خبرات الحرية، وأن السنين التي

يحياها الفرد "يجر نفسه خلالها جراً" بدون الصحة والقوة اللتين هما في حد ذوايتهما تحرر.

ولأننا فسرنا الحرية في أضيق معانيها، واقترضنا أن الناس سيجدون الشكل الخارجي للحرية طبيعياً حينما لا يتحقق شيء من فحواها الجوهرى الحقيقي، بدا دفاعنا عن أسلوب الحياة الحر أجوف فارغا. إذ ماذا يعنى أسلوب الحياة الحر لمجتمع قبلي لا يعرف إذا كان سيجد ما يستطيع أن يقتات به في غده القريب، وما هو أسلوب الحياة الحر بالنسبة المجتمع قديم تحول الأمية فيه بين معظم الناس وبين الاستمتاع بميزات الحرية؟ وفون كل ذلك ماذا يمكن أن يقال عن معنى الحرية حين يبدو أن الأمم التي تتحدث عنها بلا انقطاع لا تدرى إلا القليل جداً عن مدلولاتها الأدبية الأعم؟ فهل أكون حراً إذا كان أخي مكبلا بأغلال الفقر والجهل ولا فكاك له منها؟ وهل أكون نبي أسلوب الحياة الحرة، إذا بدا مني عدم اكتراث بحالة الرجل الذي وقع بين اللصوص، فساعده السامري الصالح*، بينما مر به الغير دون أن يبدوا أي اهتمام؟

إننا إذا أردنا نشر ثورة الحرية حول العالم لتكمل الثورات الكبرى الأخرى في عصرنا هذا وتوفق بينها، فعلينا أن نعيد خص فحواها الأدبي ثم نسأل أنفسنا عما إذا كنا لا نترك الحرية كهيئة معطلة عن العمل ونسمح

* وتشير الكاتبة إلى أحد الأمثلة التي ضربها المسيح لتلاميذه ليعلمهم أن أعمال الرحمة لا تقف في طريقها حواجز العنصر أو الدين -المترجم .

لقوى أخرى ليست موالية للحرية أن تحتكر النظرة العظيمة لأولئك الذين يعملون في إخاء لخلق عالم يستطيع الكن أن يعيشوا فيه.

ولكن لنذكر أن الله سبحانه لا يخدع، وأنا إنما نحصد ما نزرع، وإذا كانت الحرية بالنسبة لنا لا تعني شيئا أكثر من حقنا في السعي وراء مصلحتنا الذاتية –شخصية كانت أو قومية– فحينئذ لا نستطيع أن ندعى الحق في المطالبة بأعظم صورة نريدها لمجتمعنا، وهي الحرية المجيدة لأولاد الله* فإننا بدون هذه النظرة نهلك كما هلك أمثالنا من الشعوب الأخرى. أما إذا استعدناها أمكن أن تكون، كما كانت دائماً، أعمق مصدر يستمد عنه مجتمعنا الإلهام، وأن تمنح أسلوب حياتنا قوته المتواصلة.

* جزء من آية كتابية -المترجم